

قرار مجلس الوزراء رقم (260) لعام 2004م
بشأن استكمال إنشاء إدارات عامة للتخطيط
والمتابعة وتقييم
الأداء في الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية

أطلع مجلس الوزراء على الورقة المقدمة من نائب رئيس الوزراء وزير
التخطيط والتعاون الدولي حول أهمية استكمال بناء وتفعيل دور الإدارات
العامة للتخطيط والإحصاء والمتابعة وتقييم الأداء في الوزارات والأجهزة
الحكومية المركزية ، وأقر الآتي:-

1- على جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المركزية سرعة
استكمال إنشاء الإدارات العامة للتخطيط والإحصاء والمتابعة وتقييم
الأداء وذلك خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ هذا القرار .

2- تمارس إدارات التخطيط والإحصاء والمتابعة وتقييم الأداء في
الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية في ضوء المهام
والإختصاصات التالية:-

أ- جمع ومراجعة وتبويب البيانات والمعلومات عن مختلف موارد
وفرص وإمكانيات وأنشطة القطاع في ضوء الأدلة والإرشادات
المعدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ومتطلبات عمل الوزارة.

- ب- إقتراح الأهداف والسياسات العامة لتنمية القطاع
في ضوء الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة للتنمية،
وتحديد الأهداف والمؤشرات الرئيسية للخطة القطاعية.
- ج- وضع البرامج التفصيلية السنوية لتنفيذ سياسات وبرامج الخطة على
مستوى القطاع والفروع القطاعية ، وعلى أن تحتوي على مؤشرات
سنوية قابلة للقياس يعتمد عليها في تقييم الأداء والإنجاز السنوي.
- د- إعداد وتقييم وإقتراح وتوزيع المشاريع الإنمائية في خطة القطاع
وفقاً للأولويات وإقتراح توظيفها مع تحقيق التنسيق المسبق عند
إعداد خطة القطاع مع مشاريع القطاعات الأخرى.
- هـ- رصد حركة المشاريع وتقييم مستويات التنفيذ.
- و- العمل على تحسين السياسات والبرامج اللازمة الهادفة إلى توفير
البيئة المناسبة لقيام القطاع الخاص بدوره الريادي ضمن الاتجاهات
العامة لتنمية القطاع الخاص في إطار الاتجاهات العامة للتنمية
القطاعية.
- ز- متابعة وتقييم الأداء الاقتصادي والإنمائي على المستوى القطاعي
لضمان التطبيق السليم للسياسات العامة وتطويرها ، وتقديم تقارير
المتابعة الدورية والإستثنائية بهذا الشأن إلى وزارة التخطيط
والتعاون الدولي في المواعيد المحددة تمهيداً لرفعها لمجلس

- الوزراء، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للتعرف على مدى تنفيذ المشروعات وتطابقها مع البرنامج الزمني والتكلفة المقدرة لها.
- ح- إعداد تقارير المتابعة الدورية والإستثنائية لمشاريع خطة القطاع خلال مراحل التشغيل للتأكد فيما إذا كانت نتائج التشغيل تؤدي إلى بلوغ المنافع المستهدفة منها أم لا.
- ط- الإشتراك مع إدارتي شئون الموظفين والشئون المالية في الجهة في إعداد ميزانية القوى العاملة السنوية والعامه للقطاع وبرامج التدريب والتأهيل للعاملين.
- ي- تقديم المقترحات بشأن التعديلات التي يجب إدخالها على خطة القطاع على ضوء تطورات الأوضاع.
- ك- دراسة المشاكل التنظيمية والإدارية والفنية والمتطلبات اللازمة وإقتراح أفضل السبل لتحسين سير العمل في تنفيذ الخطة.
- ل- يحق لإدارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء كل في إطار الوزارة أو الجهاز التابعة له الإتصال بجميع الوحدات الإدارية الأخرى لطلب أية معلومات وبيانات بما في ذلك البيانات ذات الصلة بالقروض والمساعدات الخارجية في المواعيد الزمنية المحددة.
- 3- على جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المركزية دعم إدارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء خاصة من حيث إعتداد المخصصات

والحوافز المالية وتوفير المتطلبات ورفدها بالكوادر المؤهلة ومنحها الصلاحيات التي من شأنها تسهيل قيام هذه الإدارات بالمهام والإختصاصات المناطة بها على أكمل وجه.

4- على نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي على اعتبار أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المشرفة من الناحية الفنية على إدارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء اتخاذ ما يلزم لتفعيل الدور المطلوب من هذه الإدارات ، وعلى جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية مراعاة ذلك والتجاوب مع نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي في كل ما يصدر عنه من مقترحات وتعليمات ذات صلة بتنفيذ أحكام هذا القرار .

5- يُعمل بهذا القرار من تاريخ 2004/9/7م وينتهي بتنفيذ أحكامه.

6- ينفذ القرار بالوسائل الإدارية المناسبة.